
اسم المقال: نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني
اسم الكاتب: يوسف سالم الزعابي، وائل أحمد علام
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8596>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 09:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 20، العدد 2
ذو القعدة 1444 هـ / يونيو 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني

يوسف سالم الزعابي¹

وائل أحمد علام²

تاريخ القبول: 2021-07-27

تاريخ الاستلام: 2021-05-24

ملخص البحث:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، تحديات غير مسبوقة، تُهدّد أمنها واستقرارها. من ذلك، التّحديات الناشئة عن التّقدم التقني في مجال الأسلحة، وإمكانية استخدام هذه الأسلحة ضد دول المجلس، وكذلك، إمكانية شراء وتصنيع هذه الأسلحة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. ولهذا، يتعين على دول مجلس التعاون أن تكون لها رؤية وإستراتيجية تجاه هذه التقنيات العسكرية المتقدمة التي تزايد الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، وسيتزايد الاعتماد عليها أكثر في المستقبل في ظل تطور الذكاء الاصطناعي الذي يتقدم يوماً بعد يوم، حتى أن هناك مخاوف من احتمال أن تنصرف الأسلحة باستقلال عن البشر في المعارك والحروب والهجمات العسكرية. ويهدف هذا البحث إلى بيان التحديات التي يفرضها استخدام التقنيات العسكرية الحديثة في مجال الأسلحة على دول الخليج العربية، وتقديم رؤية خليجية لكيفية التعامل معها في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني.

الكلمات الدالة: مجلس التعاون الخليجي، التقنيات العسكرية الحديثة، الطائرة بلا طيار، الهجوم السيبراني، الروبوت المقاتل، القانون الدولي الإنساني.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

josiph12@hotmail.com

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة

يوجد في العالم سباق مَحْمُوم في مجال التسلح العسكري من خلال الاستفادة من الثورة التقنية (التكنولوجية) الكبيرة التي تجتاح العالم. وبالفعل، أصبحت جيوش العالم لديها برامج وأقسام معنية بالتقنيات العسكرية. والمقصود بالتقنية العسكرية إنتاج وتطوير واستخدام المعدات والمركبات والإنشاءات ونظم الاتصالات التي تصمم بغرض الاستخدام في الحروب، والتي تدخل في تصنيعها التطبيقات التكنولوجية الحديثة؛ وفي مقدمتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ كالروبوتات المقاتلة، والمركبات ووسائل النقل ذاتية القيادة، والطائرات المسيرة عن بعد، والحروب السيبرانية.

وتفرض التقنيات العسكرية تحديات كبيرة على دول العالم كافة؛ إذ تخشى الدول من استخدام هذه التقنيات العسكرية ضدها. وفي المقابل، تحرص الدول على اقتناء هذه التقنيات العسكرية للدفاع عن نفسها. وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي ذات التحديات لا سيما وأن هناك مخططات خفية لإيجاد حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج بهدف استنفاد فوائض الإيرادات النفطية عن طريق زيادة الانفاق العسكري على شراء الأسلحة وتخزينها. وبالتأكيد، تكون الصفقات العسكرية الكبرى على حساب متطلبات التنمية في هذه الدول. ولذلك، يعرض هذا البحث للتحديات التي يفرضها استخدام التقنيات العسكرية الحديثة في مجال الأسلحة على دول الخليج العربية، ولكيفية التعامل معها.

إشكالية البحث:

لقد كانت نشأة مجلس التعاون الخليجي للتعاون في مواجهة التحديات الخارجية؛ فالأحداث والأطماع المحيطة بمنطقة الخليج تجعل دولها في حاجة ضرورية للتعاون لحماية سكانها، وتحقيق الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية. وواحدة من هذه التحديات، المخاطر الناشئة عن التقنيات الحديثة في مجال الأسلحة. وعلى ذلك، تكمن إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الآتي: ما التحديات التي يفرضها استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الأسلحة على دول الخليج العربية؟ وما موقف دول مجلس التعاون الخليجي من هذه التحديات في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني؟

أهمية البحث:

يرتبط تحقيق التطور والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق الأمن والاستقرار في هذه الدول. وواحدة من المخاطر التي تُهدد الأمن والاستقرار هي النتائج الخطيرة الناشئة عن الاستخدام غير المشروع للتقنيات العسكرية الحديثة ضد أي من هذه الدول. ولهذا، يعمل البحث على تقديم تصور تجاه التعامل مع هذه التقنيات، الأمر الذي يمكن أن يُساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لرصد ووصف التحديات التقنية العسكرية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي. كما يعتمد البحث على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية المتنوعة وتطبيقها لمواجهة هذه التحديات محل البحث.

خطة البحث:

يتضمن البحث التقسيم الآتي:

المبحث الأول: تحديات التقنيات العسكرية الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: استخدام التقنيات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية الناشئة عن استخدام التقنيات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من تحديات التقنيات العسكرية الحديثة.

المطلب الأول: دول مجلس التعاون الخليجي والاتفاقيات الدولية المنظمة للأسلحة.

المطلب الثاني: الآليات القانونية للتعاون الخليجي في مواجهة التحديات التقنية العسكرية.

المبحث الأول: تحديات التقنيات العسكرية الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد التقنيات العسكرية الحديثة سلاحا ذا حدين؛ فيمكن أن تستخدمه دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن نفسها، ويُمكن أن يُستخدم ضدها. وفي الحالتين، يجب أن يكون استخدام هذه التقنيات متفقا مع القانون الدولي الإنساني. وفي الواقع، تم استخدام التقنيات العسكرية الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ فاستُخدمت ضدها، كما أنها استخدمتها للدفاع عن نفسها؛ وهو ما نعرض له في المطلب الأول، ثم نعرض في المطلب الثاني للإشكالات الناشئة عن استخدام التقنيات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: استخدام التقنيات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي

تُشكّل دول الخليج العربي تركيبة سكانية متجانسة يجمعها الدين، والتاريخ، والجغرافيا، والعادات والتقاليد، وأواصر القربى، والحدود المشتركة. وتتشابه هذه الدول – إلى حد كبير - من حيث نظام الحكم، واعتمادها على النفط أكثر من التجارة والصيد والزراعة، مما طوّر من اقتصادها من خلال إنفاق الربيع الكبير للنفط في تطوير البنية الأساسية للدول، وتنمية مختلف قطاعات المجتمع. وقد دفعت هذه الروابط القومية والدينية، والمصالح والأهداف المشتركة، دول الخليج إلى إنشاء منظمة إقليمية عربية بينها؛ وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نشأ عام 1981م لتحقيق التعاون بين أعضائه، ولتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي، خاصة مع تزايد التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار دول المجلس. ولذلك، فإن أحد أهداف المجلس تحقيق الأمن عن طريق تنسيق السياسات الأمنية من خلال الاتفاقيات الأمنية. ويضم المجلس ست دول أعضاء تُطل على الخليج العربي؛ وهي: الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. ويقوم عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التنسيق بين أعضائه، إذ تحتفظ كل دولة باستقلالها، ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بإجماع الآراء.⁽¹⁾

وفي الأونة الأخيرة، تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي لتهديدات تستهدف أمنها واستقرارها، الأمر الذي جعل هذه الدول على التماس مع التطورات الكبيرة في مجال التقنية العسكرية. ومن أمثلة ذلك الهجمات السيبرانية واطلاق صواريخ حديثة واستخدام الطائرات من دون طيار التي استهدفت منشآت مدنية وعسكرية في المملكة العربية السعودية... الخ.⁽²⁾

فقد شهد العالم تطورات تقنية كبيرة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ITC) واستخدام الحاسوب (الكمبيوتر)، وتزايد الاعتماد عليه بدرجة كبيرة جدا بحيث إنه أصبح من الصعب تصور الحياة دونه. وبالرغم مما حققته هذه التقنيات من إيجابيات كثيرة، إلا أن لها في المقابل سلبيات على الأمن والاستقرار داخل الدول، ولعل أهمها انتشار الجرائم عبر الكمبيوتر، واستخدامها في الهجوم السيبراني على الدول الأخرى.⁽³⁾ فقد أصبحت

(1) راجع: يحيى حلمي رجب، النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الأمن والقانون، المجلد 18، ع 1، 2000، ص 204 – 211.

(2) راجع: الموقع الإلكتروني لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى باللغة العربية.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/a8tmrar-hjmat-alhwhthyyn-yhdd-alnft-alswdy-wtafy-alaqtsad-alalmy>.

(3) أحمد محمد عبد الباقي، الإنترنت والتكنولوجيا وجرائم المستقبل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 23-24.

الهجمات السيبرانية شائعة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. ويتمثل الهجوم السيبراني في استخدام شبكات المعلومات والإنترنت والحواسيب الآلية في تدمير، أو تعطيل، أو إضعاف المعلومات الموجودة في أنظمة وشبكات الكمبيوتر في دولة ما، أو إغلاق أجهزة الطرد المركزي النووية وأنظمة الدفاع الجوي والشبكات الكهربائية. وميدان الهجوم السيبراني هو الفضاء الإلكتروني إذ لا توجد معركة بين جنود يحملون السلاح ويقتلون ويصيبون بعضهم. فترتبط الهجمات السيبراني بالدور الكبير الذي تلعبه تقنية المعلومات في كل مجالات الحياة في العالم حيث تعتمد الدول في مختلف النشاطات على أنظمة وشبكات الكمبيوتر. (1) ولذلك، فإن توقف أو تعطيل هذه الأنظمة والشبكات قد يؤدي إلى وقوع كوارث؛ كتعطل شبكات الاتصال وأجهزة المستشفيات ومحطات الكهرباء والمياه، والبنوك، وسقوط الطائرات، والأخطر هو تعطل المحطات النووية وعدم السيطرة عليها. (2)

وتواجه دول الخليج العربي خطر الهجوم السيبراني الذي يُشكّل تهديداً خطيراً للأمن القومي الخليجي³، وله آثار وخيمة على البنية الأساسية وعلى الاقتصاد وعلى كافة مجريات الحياة لا سيما وأن هذه الدول تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات بدرجة كبيرة. (4) وتتحسب دول الخليج العربي لأي استخدام غير قانوني للحواسيب أو هجوم سيبراني سواء من قبل دول معادية أو جماعات.⁵

- (1) ربيع محمد يحيى، إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط: دراسة حول استعدادات ومحاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت (2002 - 2013)، رؤية استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد 1، ع 3، يونيو 2013، ص 67.
- (2) فتوح أبو دهب هيكل: التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014، ص 44؛ أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 31.
- (3) "إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تواجه مجموعة أوسع من التهديدات التي إذا حدثت فستكون أكثر ضرراً بكثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أثبت ذلك بالفعل عندما هاجمت إيران -والتي تعتبر التهديد السيبراني الرئيسي لدول مجلس التعاون- البنية التحتية السعودية للطاقة في أوائل العقد الثاني من الألفية الثالثة. فيما يعد الهجوم الإلكتروني لفيروس "شمعون" لحذف بيانات شركتي "أرامكو" السعودية، و"راس غاز" القطرية عام 2012 هو المثال الأول. وتكرر الهجوم عامي 2016 و2017، عندما اشتبه في أن طهران قد ارتكبت هجمات ضد شبكات الحكومة السعودية. وعلى الرغم من أن الضرر الذي حدث تمت معالجته بسرعة، فقد كان بمثابة تحذير لكيفية نجاح إيران في زعزعة استقرار هذه الدول في حالة حدوث هجوم مفتوح بين الجانبين." انظر: التقرير الصادر في مارس 2020، عن "المعهد الملكي للشؤون الدولية"، و(تشاتام هاوس) من "مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية"، بعنوان "هل تتسم سيبرانية دول الخليج بالمرونة؟"، تقرير منشور في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 3/4/2020.
- (4) "وضع مركز الأمن المعلوماتي في جامعة جورجيا تك للتكنولوجيا الفضاء السيبراني واحدا من المخاطر التي تهدد الدول الأكثر اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات." ربيع محمد يحيى، المرجع السابق، ص 77.
- (5) في أغسطس 2012، أصيبت شركة قطر للغاز الطبيعي بفيروس أغلق موقع الويب وخوادم البريد الإلكتروني.

كذلك، توجد في العالم في الوقت المعاصر ما يُمكن تسميته بالثورة الصناعية الرابعة حيث أصبحت التقنية هي أساس التعاملات كافة في العالم. وهذه الثورة الصناعية الرابعة تتميز بكونها ثورة رقمية تقنية⁽¹⁾ ويمثل الذكاء الاصطناعي أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة لتعدد استخداماته في المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية وغيرها، ويتوقع له أن يفتح الباب لابتكارات لا حدود لها⁽²⁾ ويشهد الوقت المعاصر تزايداً كبيراً في الاعتماد على الآلات في الحروب والنزاعات المسلحة. وبعض هذه الآلات مصممة لكي تعمل على نحو ذاتي، وباستقلال، وتُعرف بالأسلحة المستقلة (ذاتية التشغيل). ومن أمثلتها، الروبوتات المقاتلة التي تعمل من خلال برامج معدة سلفاً للتحكم فيها³ وهناك دور للإنسان بخصوصها، فهو الذي يخترعها وينتجها ويبرمجها ويديرها. وتتمتع هذه الأسلحة بذكاء اصطناعي، وهي مبرمجة للعمل وفقاً للبيئة التي تقابلها، ووفقاً للظروف التي يتوقعها المبرمج. ويُخشى في المستقبل – لا سيما مع تقدم الذكاء الاصطناعي – أن تتصرف الروبوتات باستقلال عن البشر⁽⁴⁾.

وأخيراً فقد تطور استخدام الطائرات بدون طيار بدرجة كبيرة، وأصبح يعول عليها بشكل أساسي في العمليات العسكرية. وقد استخدمت الطائرات بدون طيار في منطقة

وفي عام 2016، استهدف بنك قطر الوطني هجوم أكثر ضرراً. وفي السعودية، تضمنت أبرز الحوادث الرئيسية، هجمات استهدفت شركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة في عام 2012 وعطلت نشاط الشركة لمدة شهر. وفي عام 2013، عانت بنوك الإمارات وعمان من خسارة. انظر: عبد الرحمن عاطف أبو زيد، الأمن السيبراني في الوطن العربي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 48، أكتوبر 2019، ص 56.

(1) كلاوس شواب، الثورة الصناعية الرابعة، المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (WEF)، جنيف، 2016، ص 11.

(2) تقرير الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة - الخطة التشغيلية - الربع الأول 2018، وزارة الاقتصاد الإماراتية، على الموقع الإلكتروني للوزارة:

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/uae-strategy-for-artificial-intelligence>.

(3) "وفقاً لتعريف يستخدم على نطاق واسع، يشير مصطلح الروبوتات المستقلة القاتلة إلى منظومات سلاح آلية تستطيع في حال تشغيلها أن تختار الأهداف وتشتبك معها دونما حاجة إلى تدخل إضافي من العنصر البشري الذي يشغلها. وأهم ما في الأمر أن الروبوت يملك "خياراً" مستقلاً فيما يتعلق باختيار الهدف واستخدام القوة المميتة." تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، كريستوف هاينز، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، A/ HRC/23/47، 9 إبريل 2013، ص 10.

(4) راجع: تي. أكس هامز، كيف سيغير الذكاء الاصطناعي طبيعة الحروب القادمة، بحث منشور، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2017.

الخليج العربي؛ من ذلك الهجوم الذي وقع في 14 سبتمبر 2019 وضرب أهدافاً نفطية سعودية في بقيق وخريص – اللذين هما أحد أكبر مجمعات مصافي النفط في العالم وثالث أكبر حقل نفطي في السعودية.

نخلص مما تقدم إلى أن التطورات الكبيرة في مجال تقنية الأسلحة ذات تأثيرات مهمة بالنسبة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يتطلب أن تكون لها رؤيتها وتصوراتها تجاه هذه التقنيات العسكرية الجديدة.

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية الناشئة عن استخدام التقنيات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي

تقدمت التقنيات المستخدمة في صناعة الأسلحة ووسائل القتال على نحو كبير، فأصبحت التقنيات الحديثة العامل الحاسم في الحروب والنزاعات المسلحة، وهي التي تتحكم في سير الحروب وتحقيق الانتصار. ولذلك، يتزايد لجوء الدول، والجماعات المسلحة من غير الدول، إلى الأسلحة ذات التقنيات العالية، وبات من المهم معرفة ما إذا كانت مجازة قانوناً أم لا.

وكما جاء سابقاً، تعتبر دول الخليج العربي – بحكم التوترات الحالية في المنطقة – معنية بمدى مشروعية التقنيات العسكرية الحديثة من حيث إمكانية استخدام دول الخليج لها، ووجود تهديد لها باستخدام هذه التقنيات.

وتواجه استخدام التقنيات العسكرية الحديثة مشكلتان أساسيتان؛ وهما مدى اتفاق هذه التقنيات مع القانون الدولي الإنساني، والمسؤولية عن استخدامها.

أولاً- مدى مشروعية التقنيات العسكرية الحديثة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني

تكون التقنيات العسكرية الحديثة مشروعاً إذا كانت متفقة مع مبادئ القانون الدولي الإنساني الواردة في اتفاقيات جنيف الملزمة لكافة دول العالم؛ فطبقاً للمادة الأولى من اتفاقيات جنيف "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال." فيتعين أن تتفق التقنيات العسكرية الحديثة مع مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وتكون التقنيات العسكرية الحديثة مشروعاً إذا كانت متفقة مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.⁽²⁾ فيتعين أن يكون من خصائص التقنيات العسكرية الحديثة مراعاة مبدأ

(1) تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات جنيف الأربعة (1949) ملزمة لكافة دول العالم حيث انضمت إليها كافة دول العالم.

(2) راجع:

التمييز؛ أي التمييز بين السكان المدنيين والعسكريين، والتمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. فيتعين ألا تكون عشوائية، وإنما دقيقة توجه فقط ضد المقاتلين، وضد الأهداف العسكرية؛ أي التي تُسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري. ويتعين أيضاً أن يكون من خصائص التقنيات العسكرية الحديثة مراعاة مبدأ التناسب أي الموازنة بين الميزة العسكرية المتوقعة والخسائر الجانبية التي قد تحدث للسكان المدنيين أو للأعيان المدنية. فلا تستخدم التقنيات العسكرية الحديثة في الهجوم الذي "يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إحاق الإصابات بهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خطأ من هذه الخسائر والأضرار، مما يُفرض في تجاوز ما ينتظر أن يُسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة." (1) فيجب ألا تكون الخسائر العرضية المحتملة كنتيجة لاستخدام التقنيات العسكرية الحديثة مما يُفرض في تجاوز الميزة العسكرية المتوقعة. كذلك، يتعين أيضاً أن يكون من خصائص التقنيات العسكرية الحديثة مراعاة مبدأ الحيطة؛ أي أن "تُبذل رعاية متواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية." (2) أي يمكن عند استخدام التقنيات العسكرية الحديثة تجنّب الاستهداف الخاطئ أو الضرر العرضي. (3)

وعلى ذلك، من الضروري أن تتأكد دول مجلس التعاون الخليجي عند استخدام التقنيات العسكرية الحديثة أن تكون موجهة ضد مقاتلين، وضد أهداف عسكرية مشروعة؛ أي ألا تستخدم هذه التقنيات العسكرية الحديثة للقتل العشوائي.

فبالنسبة للهجوم السيبراني، يجب أن يكون متمشياً مع القانون الدولي الإنساني. (4) وتواجه مشروعية هذا الهجوم تحديات أساسية؛ وهو كيف سيتمشى الهجوم السيبراني مع مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ فلا يجوز استهداف المدنيين، ويمكن فقط الهجوم على المقاتلين؛ وذلك وفقاً للبروتوكول الأول الذي ينص على أن "تعمل أطراف النزاع على

Vivek Sehrawat (2017). Legal Status Of Drones Under Loac And International Law. *Penn State Journal of Law & International Affairs*, 5, 164.

(1) المادة 57/2 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977.

(2) المادة 57/1 من نفس البروتوكول.

(3) المادتان 57 و 58 من نفس البروتوكول.

(4) راجع:

Oona A. Hathaway, Rebecca Crootof, Philip Levitz, Haley Nix, Aileen Nowlan, William Perdue and Julia Spiegel, (August, 2012), The Law of Cyber-Attack. *California Law Review*, 100, 817.

التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين." (1) وكذلك، التمييز بين الأعيان المدنية والأعيان العسكرية. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية: "المبادئ الأساسية الواردة في النصوص التي تُشكّل بنية القانون الإنساني ... يهدف المبدأ الأول إلى حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية والتّمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين؛ فيجب على الدول ألا تجعل المدنيين أبدا هدفا للهجوم، وبالتالي يجب ألا تستخدم أبدا أسلحة غير قادرة على التّمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية." (2) وهناك تحد آخر؛ وهو يجب أن يكون الهجوم السبيرياني دقيقا، وليس هجوما عشوائيا؛ أي هجوم لا يوجّه إلى هدف عسكري مُحدّد. فالهجوم السبيرياني يمكن أن يكون هجوما عشوائيا عندما لا يمكن حصر آثاره؛ كإطلاق فيروس يمكن ألا يُميز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية: "حظّر القانون الإنساني، في مرحلة مبكرة جدا، أنواعا معينة من الأسلحة إما بسبب تأثيرها العشوائي على المقاتلين والمدنيين أو بسبب المعاناة التي لا داعي لها للمقاتلين، أي يكون هناك ضرر أكبر من الضرر الذي لا يمكن تجنّبه لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة. إذا كان الاستخدام المتوخى للأسلحة لن يفي بمتطلبات القانون الإنساني، فإن التهديد بالانخراط في مثل هذا الاستخدام سيكون أيضا مخالفا لذلك القانون." (3)

وأخيرا، وفقا لمبدأ التناسب، يجب عدم القيام بهجوم سبيرياني عندما يكون من المحتمل أن تفوق مزاياه العسكرية الخسائر التي يمكن أن تقع في المدنيين والأعيان المدنية. وهناك صعوبة في إعمال التناسب لأن أجهزة وشبكات الكمبيوتر على اتصال ببعضها، ولذلك، ليس من السهل تحديد الخسائر ومقارنتها بالمزايا.

وهناك إشكالية أساسية؛ وهي هل يعتبر الهجوم السبيرياني نزاعا مسلحا تسري عليه اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية والتي لم يعرف أي منها النزاع المسلح. (4) ولكن

(1) المادة 48 من البروتوكول الأول.

(2) انظر:

Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I. C.J. Reports 1996, p. 257, para. 78.

(3) انظر:

Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I. C.J. Reports 1996, p. 257, para. 78.

(4) "تحول الهجمات السبيريانية بشكلٍ سريع إلى نموذج جديد من الحرب الحديثة، ظهرت علنا لأول مرة في النزاع المسلح الدولي لعام 2008 بين جورجيا وروسيا، كما استُخدمت في النزاع المسلح الدولي بين روسيا وأوكرانيا، وأيضا في أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا". حسن فياض، الهجمات السبيريانية من منظور القانون الدولي الإنساني، بحث منشور، مجلة الجيش، مجلة الدفاع الوطني، العدد 114، 2020.

دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قالت: "نجد أن هناك نزاعاً مسلحاً عندما يكون هناك لجوء إلى القوة المسلحة بين الدول أو عنف مسلح طال أمده بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة أو بين هذه الجماعات داخل دولة ما."⁽¹⁾ وعلى ذلك، فإن النزاع المسلح يتضمن استخدام القوة المسلحة على نطاق واسع سواء بين الدول، أو داخل دولة واحدة. ويعتبر الهجوم السيبراني نزاعاً مسلحاً حتى وإن لم تستخدم فيه القوة المسلحة، ما دام أنه يترتب عليه وقوع ضحايا؛ ففي هذه الأحوال، يشبه الهجوم السيبراني الهجوم المسلح الذي تسري عليه قواعد القانون الدولي الإنساني. غير أن هذه القواعد ليست كافية، فهي فقط تكون مفيدة في حالة الهجوم السيبراني الذي يرقى إلى مستوى الهجوم المسلح أو الذي يحدث في سياق نزاع مسلح مستمر.⁽²⁾ وكل هذه الإشكاليات المتعلقة بالهجمات السيبرانية، يتعين أن تأخذها دول مجلس التعاون الخليجي بعين الاعتبار. فالهجوم السيبراني الذي يترتب عليه وقوع ضحايا (قتلى أو مصابين) في سكان أية دولة جريمة جنائية حتى وإن كان الفعل الإجرامي وقع من خارج هذه الدولة وذلك على غرار من يرسل طرداً بريدياً ملغماً لشخص في دولة أخرى أو رسالة بها غاز سام. ومن ثم، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تعتبر الهجوم السيبراني الموجه ضدها غير مشروع، ومن ثم، تجرمه، وتُحاكم وتُقاضي الأشخاص المتهمين بالاشتراك فيه، وتطالب الدول الأخرى محاكمتهم أو تسليمهم لها لمحاكمتهم. كما يمكن أن تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الهجوم السيبراني الموجه ضدها بمثابة هجوم مسلح عليها – إذا كان يرقى أو يُساوي ذلك – يجوز ممارسة الدفاع الشرعي ضده. وهناك تحدٍ آخر يواجهه هذه الدول؛ وهو صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم السيبراني ومصدره، ومن ثم، صعوبة الرد.

وبالنسبة للأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل، يجب أن يكون استخدامها متوافقاً مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وهذا يقتضي ألا تكون مستقلة طوال الوقت، وإنما يجب أن تكون هناك سيطرة بشرية على الروبوتات، ويكون هناك توقع لما يجب عمله في حالة انعدام التواصل مع هذه الأسلحة أو حدوث خلل بها. ولهذا يتعين أن تكون مزودة بمعلومات كافية وحديثة عن الأهداف العسكرية.⁽³⁾ وهذه الأمور، يتعين أن تأخذها دول مجلس التعاون

(1) انظر:

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY), Prosecutor v Tadic (IT-94-1-AR72), Decision of: 2 October 1995, para. 70.

(2) راجع:

Oona A. Hathaway et al, op.cit, p. 817.

(3) راجع:

الخليجي بعين الاعتبار، ومن ثم، يمكن أن تعتبر الهجوم الموجه ضدها باستخدام أسلحة مستقلة غير مشروع، ومن ثم، تجرمه، وتُحاكم وتُقاضي الأشخاص المتهمين بالاشتراك فيه، وتطالب الدول الأخرى محاكمتهم أو تسليمهم لها لمحاكمتهم. وهناك تحد يواجه هذه الدول؛ وهو أنه يمكن نشر للأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل (كالروبوتات المقاتلة) دون معرفة الجهة المسؤولة عن ذلك.

وأخيراً، يمكن لدول الخليج العربي استخدام الطائرات بدون طيار مع مراعاة مبادئ التمييز والحيطة، والالتزام بالشفافية والمحاسبة؛ فاستخدام الطائرات بدون طيار مسموح به للدفاع عن النفس.⁽¹⁾ فمن المعروف أن بعض دول الخليج العربي تم استهدافها باستخدام الطائرات بدون طيار من قبل جماعات مسلحة في المنطقة. ولذلك، من الأهمية أن تُطوّر دول الخليج العربي تكنولوجيا الدفاعات الجوية المضادة للطائرات بدون طيار من حيث اكتشافها واعتراضها، ويمكن لها أيضاً أن تُثير مسؤولية الطرف المهاجم - باستخدام طائرة بدون طيار - في حالة إصابة المدنيين أو الأعيان المدنية على أساس انتهاكه قواعد القانون الدولي الإنساني الواردة في الاتفاقيات أو العرف الدولي. وفي المقابل، على دول الخليج العربي أن تُراعي عند استخدام الطائرات بلا طيار مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، والالتزام بالشفافية والمحاسبة، واحترام الحق في الحياة.

ثانياً- المسؤولية عن استخدام التقنيات العسكرية الحديثة

إذا ترتب على استخدام العسكرية التقنيات الحديثة انتهاك لأحكام القانون الدولي الإنساني، فإنه يمكن أن تنشأ مسؤولية على الدولة، أو القائد، أو الشركة المنتجة، أو الفرد المستخدم. وهذه المسؤولية قد تكون مسؤولية مدنية وجنائية.

فالدولة التي اخترعت أو انتجت أو استخدمت السلاح تكون مسؤولة دولياً. ومن ثم، على هذه الدولة أن تتوقف عن إنتاج أو تطوير أو اقتناء هذا السلاح؛ وهذا ما أكدت عليه اتفاقيات جنيف من أن "على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال

Gary E. Marchant, Braden Allenby, Ronald Arkin, Edward T. Barrett, Jason Borenstein, Lyn M. Gaudet, Orde Kittrie, Patrick Lin, George R. Lucas, Richard O'Meara, Jared Silberman (2011). International Governance Of Autonomous Military Robots. *Columbia Science and Technology Law Review*, 12, 272.

(1) راجع:

Hitomi Takemura* (Fall, 2014). Unmanned Aerial Vehicles: Humanization From International Humanitarian Law. *Wisconsin International Law Journal*, 32, 521.

التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.⁽¹⁾ كما تلتزم الدولة المسؤولة بجبر الضرر الناجم عن انتهاكها الالتزام بضمنان اتساق الأسلحة مع القانون الدولي الإنساني؛ فيقع على الدولة المسؤولة الالتزام بالتعويض؛ وفي هذا تنص الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 18 أكتوبر 1907) على أن "يكون الطرف المتحارب الذي يخل بأحكام اللائحة المذكورة ملزماً بالتعويض إذا دعت الحاجة."⁽²⁾ كما ينص البروتوكول الإضافي الأول على أن "يُسأل طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات أو هذا اللحق "البروتوكول" عن دفع تعويض إذا اقتضت الحال ذلك."⁽³⁾ وعلى ذلك، تُسأل الدولة أو الجماعة المسلحة التي تُسير طائرة بدون طيار تتسبب في قتل أو إصابة مدنيين خطأ، أو نشرت فيروساً أدى إلى تعطل مستشفى مما أدى إلى وفاة بعض المرضى، أو وضعت روبوتاً مقاتلاً قتل خطأ مدنيين. فُسأل الدولة في هذه الأحوال إذ أنها مسؤولة عن أعمال قواتها المسلحة؛ وهذا ما أكدت عليه الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 18 أكتوبر 1907) من أن "يكون الطرف المتحارب مسؤولاً عن جميع الأعمال التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى قواته المسلحة."⁽⁴⁾ كما ينص البروتوكول الأول على أن "يسأل طرف النزاع عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة."⁽⁵⁾

كذلك، هناك مسؤولية على منتجي التقنيات العسكرية الحديثة إذا كانوا على علم بوجود خلل في هذه التقنيات يمكن أن يُفضي إلى أعمال غير قانونية.⁽⁶⁾

وبالإضافة إلى المسؤولية الدولية للدولة، هناك مسؤولية جنائية على القادة والمسؤولين الذين أصدروا الأوامر باستخدام هذه التقنيات العسكرية الحديثة. فالقائد الذي يصدر أوامره بالهجوم باستخدام طائرة بلا طيار، أو الروبوتات، أو بنشر فيروس، يكون مسؤولاً إذا نتج عن الهجوم انتهاك للقانون الدولي الإنساني. فالقائد الذي يصدر أوامره بالهجوم باستخدام

(1) المواد 49 من اتفاقية جنيف الأولى، 50 من اتفاقية جنيف الثانية، 129 من اتفاقية جنيف الثالثة، 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(2) المادة 3.

(3) المادة 91.

(4) المادة 3.

(5) المادة 91.

(6) راجع:

Thompson Chengeta (Fall, 2016). Accountability Gap: Autonomous Weapon Systems and Modes of Responsibility in International Law. *Denver Journal of International Law & Policy*, 45, 1.

التقنيات العسكرية الحديثة يكون مسؤولاً إذا كان يعلم أو كان يجب أن يعلم أن فرداً تحت رئاسته يُنتج أو يستخدم هذه التقنيات بطريقة من شأنها أن تنتهك القانون الدولي الإنساني. ولا يجوز له أن يدفع المسؤولية عنه بحجة عدم إلمامه بتقنيات هذه الأسلحة.⁽¹⁾ وكذلك، هناك مسؤولية جنائية على الفرد عند استخدامه التقنيات العسكرية الحديثة مع علمه بالأثار المترتبة على استخدامها من انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني. وتتعين محاكمة هؤلاء الأشخاص (القادة والمسؤولين والأفراد) إذا شكل فعلهم انتهاكاً جسيماً لقوانين أو أعراف الحرب؛ فتنص اتفاقيات جنيف الأربعة على أن "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرّون باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية. يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراح مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقتراحها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أياً كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."⁽²⁾ وعلى ذلك، على الدولة المسؤولة محاكمة هؤلاء الأشخاص، ولها أيضاً، إذا فضلت ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعاتها الداخلية، أن تُسلمهم إلى دولة أخرى لمحاكمتهم.⁽³⁾

وعلى القادة العسكريين في دول الخليج أن يكونوا على دراية ومعرفة بالأمر السابق؛ فتنص اتفاقيتا جنيف الأولى والثانية على أنه "علي كل طرف من أطراف النزاع أن يعمل من خلال قاداته العظام على ضمان تنفيذ المواد المتقدمة بدقة، وأن يعالج الحالات التي لم ينص عنها وفقاً للمبادئ العامة لهذه الاتفاقية."⁽⁴⁾ كذلك ينص البروتوكول الأول على أن: "تُصدر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع الأوامر والتعليمات الكفيلة بتأمين احترام الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول"، وتُشرف على تنفيذها."⁽⁵⁾ ويُساعد القادة

(1) يرى طومسون تشينغيتا أن بالنسبة لمسؤولية القائد غير قابلة للتطبيق على العلاقة بين الأسلحة الذاتية والقائمين على نشرها إذ لا يمكن إجراء مقارنة بين علاقة القائد البشري بالمرؤوس البشري وعلاقة القائد البشري بالروبوت. فلا ينطبق مفهوم مسؤولية القيادة على العلاقة بين الإنسان والآلة أو الروبوت. فمسؤولية القيادة قابلة للتطبيق فقط في العلاقة بين قائد بشري ومرؤوسه البشري. ويجب أن تظل العلاقة بين الأسلحة المستقلة والشخص الذي ينشرها علاقة سلاح ومحارب. راجع: المرجع السابق، ص 50.

(2) المواد 49 من اتفاقية جنيف الأولى، 50 من اتفاقية جنيف الثانية، 129 من اتفاقية جنيف الثالثة، 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(3) ويجب في جميع حالات المسؤولية (الدولة، أو القائد، أو الشركة المنتجة، أو الفرد المستخدم)، أن يُتاح للضحايا الحق في الحصول على تعويض عادل.

(4) المادة 45 من اتفاقية جنيف الأولى، والمادة 46 من اتفاقية جنيف الثانية.

(5) المادة 80/2.

العسكريين مستشارون قانونيون تُعينهم الدول الخليجية ويكونون قريبين من المستويات العليا لاتخاذ القرارات؛ كقيادة الفرق واللواءات؛ فينص البروتوكول الأول على أن: "تعمل الأطراف السامية المتعاقدة دوماً، وتعمل أطراف النزاع المسلح على تأمين توفر المستشارين القانونيين، عند الاقتضاء، لتقديم المشورة للقادة العسكريين على المستوي المناسب، بشأن تطبيق الاتفاقيات وهذا للحق "البروتوكول" وبشأن التعليمات المناسبة التي تُعطى للقوات المسلحة فيما يتعلق بهذا الموضوع.¹ ويتعين أخذ رأي هؤلاء المستشارين القانونيين عند تطوير الأسلحة وإنتاجها، وتُعرض عليهم الخطط العسكرية عليهم من حيث الأشخاص والمواقع التي يجوز استهدافها، ونوعية الأسلحة المزمع استخدامها. وتُجنب هذه الأمور دول الخليج أية مسؤولية يمكن أن تنشأ عن هذا استخدام هذه الأسلحة.

المبحث الثاني: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من التقنيات العسكرية الحديثة

تؤدي الأمور التقنية دوراً حاسماً في المجال العسكري، ولهذا أولت الدول اهتماماً كبيراً بالتصنيع الحربي، ودخلت في سباق محموم نحو التسلح. غير أن السماح المطلق بإنتاج وتطوير الأسلحة دون ضوابط تنتج عنه آثار وخيمة بالنسبة للبشرية كلها. ولهذا، عقدت الدول عدة اتفاقيات تتعلق بالأسلحة بهدف حظرها أو تقييدها، وقد انضمت دول مجلس التعاون الخليجي للكثير من هذه الاتفاقيات وهو ما نوضحه في المطلب الأول. ثم، نعرض في المطلب الثاني للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات التي تثيرها التقنيات العسكرية الحديثة.

المطلب الأول: دول مجلس التعاون الخليجي والاتفاقيات الدولية المنظمة للأسلحة

فقد انضمت دول الخليج الست لاتفاقيات جنيف لعام 1949. وكذلك، انضمت كلها إلى:

- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام . 1977
- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية لعام . 1977

ووفقاً للبروتوكول الأول، ليس هناك حق مُطلق في اختيار أساليب ووسائل القتال، وإنما هو حق مقيد حيث نص البروتوكول الأول على: "1- إن حق أطراف أي نزاع مسلح في

اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تُقيد قيود. 2- يُحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مُبرر لها. 3- يُحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يُقصد بها أو قد يُتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.⁽¹⁾ وعليه فإن دول مجلس التعاون لا بد عند تطوير التقنية العسكرية الالتزام بما جاء في البروتوكول حيث إنها طرف فيه ويجب ألا تخرج عليه. وهو الأمر الذي أشارت له من قبل اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية على أنه "ليس للمتحاربين حق مُطلق في اختيار وسائل إلحاق الضّرر بالعدو."⁽²⁾ وتؤكد هذه النصوص على أن استخدام الأسلحة مقيد بقيود كحظر إحداث إصابات أو آلام لا مُبرر لها، وحظر أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

كذلك، وفقا للبروتوكول الأول، يجب أن تتفق الأسلحة ووسائل الحرب مع مبادئ القانون الدولي الإنساني؛ فيُص البروتوكول الأول على أن: "يُلْتزم أي طرف سام متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتَحَقَّق مما إذا كان ذلك محظورا في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا اللحق "البروتوكول" أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يُلْتزم بها هذا الطرف السامي المتعاقد."⁽³⁾

ووفقا لهذا النص، تلتزم الدول الأطراف في البروتوكول الأول؛ ومن بينها دول الخليج، بأن تُضمّن أن يكون تطوير أو اقتناء أي سلاح جديد أو أية أداة للحرب مُتمشيا مع القانون الدولي الإنساني. كذلك، تلتزم الدول غير الأطراف في البروتوكول الأول بهذا الأمر لأن هذا الالتزام عرف دولي مُلزم لكافة الدول. ويسري هذا الالتزام في وقت النزاع المسلح، وفي وقت السلم. كما أن هذا الالتزام يسري على إنتاج الأسلحة واقتنائها أو شرائها.⁴

(1) المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977.

(2) المادة 22 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية- اعتمدت ونشرت على الملأ وفتحت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدولي الثاني للسلام الذي عقد في لاهاي عام 1907، وذلك بتاريخ 18 أكتوبر 1907 ودخلت حيز النفاذ في 26 يناير 1910.

(3) المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول لإتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977.

(4) تذكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "الهدف من المادة 36 هو منع استخدام الأسلحة التي تنتهك القانون الدولي في جميع الظروف وفرض قيود على استخدام الأسلحة التي تنتهك القانون الدولي في بعض الظروف، من خلال تحديد مدى شرعيتها قبل تطويرها أو حيازتها أو دمجها بطريقة أخرى في ترسانة الدولة. يمكن القول إن مطلب تقييم شرعية جميع الأسلحة والوسائل والأساليب الحربية الجديدة بشكل منهجي ينطبق على جميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت أطرافاً في البروتوكول الإضافي الأول أم لا، فهو ينبع منطقياً من الحقيقة البديهية بأن الدول محظورة من استخدام الأسلحة والوسائل والأساليب الحربية غير المشروعة أو استخدام الأسلحة والوسائل

نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني (555 - 529)

ونظرا لأن من طبيعة بعض الأسلحة أن تكون عشوائية، أو تحدث الأما لا داعي لها، أو تضر بالبيئة، فقد عقدت الدول عدة اتفاقيات دولية لحظرها، وقد انضمت دول مجلس التعاون الخليجي إلى هذه الاتفاقيات.

انضمام دول الخليج العربي لاتفاقيات حظر الأسلحة

انضمت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة عشوائية الأثر، أو تحدث الأما لا داعي لها، أو تضر بالبيئة على النحو الآتي⁽¹⁾:

- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة لعام 1972. وقد انضمت لها دول الخليج الست.
- اتفاقية بشأن حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة لعام 1992. وقد انضمت لها دول الخليج الست.
- بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخائفة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب لعام 1925. وقد انضمت له البحرين والسعودية وقطر والكويت.
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1980. وقد انضمت لها الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت.
- بروتوكول بشأن الشظايا التي يمكن الكشف عنها (البروتوكول الأول لعام 1980). وقد انضمت له الإمارات والسعودية وقطر والكويت.
- بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث لعام 1980). وقد انضمت له الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت.

والأساليب الحربية بطريقة غير مشروعة. يتطلب التطبيق الأمين والمسؤول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي أن تضمن الدولة أن الأسلحة والوسائل والأساليب الحربية الجديدة التي تطورها أو تحصل عليها لن تنتهك هذه الالتزامات.

International Committee of the Red Cross, A Guide to the Legal Review of New Weapons, Means and Methods of Warfare Measures to Implement Article 36 of Additional Protocol I of 1977, Geneva, January 2006

(1) راجع بخصوص انضمام الدول، موقع الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات:

https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx?clang=_en

- بروتوكول بشأن أسلحة الليزر المعمية (البروتوكول الرابع لعام 1995). وقد انضمت له البحرين والسعودية وقطر والكويت.
- البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى (البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة عام 1996). وقد انضمت له الكويت.
- اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. أوتوا لعام . 1997 وقد انضمت لها عُمان وقطر والكويت.
- البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام . 2003 وقد انضمت له الإمارات والبحرين والسعودية وقطر.⁽¹⁾

ووفقا لهذه الاتفاقيات، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ملزمة بعدم استعمال أو اقتناء هذه الأسلحة. فمن المعروف أن دول الخليج تسعى إلى امتلاك وتصنيع أسلحة متطورة، ومن ثم، عليها أن تضمن اتساقها مع القانون الدولي الإنساني.

كما أن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تُطالب الدول الأطراف في الاتفاقيات بأن تتوقف عن إنتاج هذه الأسلحة أو الانخراط في أية نشاطات تؤدي إلى تطويرها لا سيما وأن العديد من الدول ينتج ويطوّر ويفتني أسلحة دون التحقق من اتساقها مع القانون الدولي. وأيضا، لدول مجلس التعاون الخليجي أن تُطالب بإجراء مراجعات دورية – من خلال مؤسسة دولية تنشأ لهذا الغرض - للأسلحة للتأكد من مشروعيتها استخدامها. غير أن الدول – لا سيما التي لديها تقنيات عسكرية متطورة – ترفض هذا الأمر بحجة سرية المعلومات العسكرية والملكية الفكرية. كذلك، ترفض هذه الدول وضع اتفاقيات قانونية جديدة لضبط التقنيات العسكرية الحديثة حتى تكون حرة بخصوص إنتاج وتطوير واستخدام الأسلحة.

وإزاء عدم رغبة الدول – لا سيما التي لديها تقنيات عسكرية متطورة – في عقد اتفاقيات قانونية جديدة لضبط التقنيات العسكرية الحديثة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن اتفاقيات جنيف (1949) وبروتوكولها الإضافيين (1977)² قد وضعوا في فترة لم تكن فيها التقنيات العسكرية متقدمة على النحو الموجود الآن، فإن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تُعوّل على العرف الدولي ومبادئ الإنسانية وما يُمليه الضمير العام؛ فقد نص البروتوكول

(1) وقعت الإمارات والبحرين والسعودية على معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.

(2) بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف والبروتوكولين، فإن مجموعة اتفاقيات لاهاى 1899 و 1907 (قانون لاهاى) تهتم بتنظيم الحرب، ووسائل القتال؛ كحظر استخدام أسلحة معينة مثل السموم والغازات الخائفة والألغام، وسلوك المقاتلين كحظر قتل أفراد العدو بالعدو.

نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني (555 - 529)

الأول على أنه "يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها هذا اللحق "البروتوكول" أو أي اتفاق دولي آخر، تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يُمليه الضمير العام."⁽¹⁾

وكذلك، ينص البروتوكول الثاني على أنه "في الحالات التي لا تشملها القوانين السارية يظل شخص الإنسان في حمي المبادئ الإنسانية وما يُمليه الضمير العام."⁽²⁾ فيمكن في مواجهة الدول والكيانات التي تستخدم التقنيات الحديثة دون مراعاة توافقها مع القانون الدولي، الاحتجاج بالعرف الدولي الذي هو مُلزم للكافة، وله نفس القيمة الإلزامية التي للاتفاقية. ووفقا للعرف الدولي، فإن القواعد التي تحظر الأسلحة التي تُسبب أضرارا أو آلاما لا لزوم لها، مُلزمة للدول لأنها عرف دولي. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية: "يُحظر التسبب في مُعاناة لا لزوم لها للمقاتلين. ومن ثم، يُحظر استخدام الأسلحة التي تُسبب لهم مثل هذا الضرر أو تزيد من معاناتهم بلا جدوى. وفي تطبيق هذا المبدأ ...، لا تتمتع الدول بحرية غير مَحْدُودَة في اختيار الوسائل المُستخدَمة في الأسلحة التي تستخدمها."⁽³⁾

ومفاد ما تقدم، أن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تشارك في الجهود الدولية الرامية إلى ضبط التسلح خصوصا وأن الأمور قد تزداد تعقيدا في المستقبل في ظل سباق التسلح الذي يهدف إلى تطوير الأسلحة بدون ضوابط.

المطلب الثاني: الآليات القانونية للتعاون الخليجي في مواجهة التحديات التقنية العسكرية

تشكل التقنيات العسكرية الحديثة تحديات لدول الخليج العربي إذ يمكن لجهات أجنبية أن تستخدمها ضدها. ومن الصعب أن تواجه كل دولة خليجية هذه التحديات بجهودها المنفردة، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة وضرورية إلى وجود تعاون خليجي يتولى التنسيق والتعاون في مواجهة هذه التحديات. ويهدف هذا التعاون إلى زيادة فعاليات وقدرات الدول في مجابهة المخاطر التي تهدد أمنها وسلامتها.

(1) المادة 1/2 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية لعام 1977 .

(2) البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. الديباجة.

(3) إن محكمة العدل الدولية والفقهاء الدولي أكدوا إن اتفاقيات جنيف لعام 1949 تعكس المبادئ العامة الأساسية للقانون الإنساني ذات الطابع العرفي وذلك في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية. د.عبدالله الأشعل، القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 51-52. وانظر:

Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I. C.J. Reports 1996, p. 257, para. 78.

أولاً: التعاون العسكري والأمني

يأتي في مقدمة التعاون الخليجي التعاون العسكري والأمني من أجل تطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية لدول الخليج. ولهذا، تم إنشاء قوة درع الجزيرة، ثم في 31 ديسمبر 2000، وقع قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. فنصت الاتفاقية على أنه: "تعتبر الدول الأعضاء أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً"⁽¹⁾.

كما نصت الاتفاقية على رد العدوان والتهديد؛ فذكرت: "عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً للمادة (51) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تلتزم الدول الأعضاء بالمبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ضمن دول مجلس التعاون باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها وتخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بوقوع الاعتداء والإجراءات التي اتخذت."⁽²⁾ ووفقاً لما تقدم، فإن من حق دول الخليج العربي ممارسة الأمن الجماعي ضد أي اعتداء على أية دولة خليجية؛ فالدفاع الشرعي الجماعي مقبول على أساس المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد الاتفاقية على التشاور؛ فذكرت: "تجتمع الدول الأعضاء للتشاور كلما رأت دولة أو أكثر أن سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي يواجهان خطراً خارجياً لتقييم التهديد واتخاذ الإجراءات المناسبة."⁽³⁾

وأشارت اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الصناعة العسكرية؛ فذكرت: "تعمل الدول الأعضاء على إعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة الصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال لتوفير احتياجاتها الأساسية من العتاد والمعدات العسكرية."⁽⁴⁾ وبالنسبة للتصنيع الخليجي للأسلحة، من الأهمية وضع معايير محددة لامتنال الأسلحة للقانون الدولي الإنساني بحيث يتقيد بها المصنعون للأسلحة.

كذلك، أسست الدول "القيادة العسكرية الموحدة" لتعزيز العمل الدفاعي المشترك لدول

(1) المادة 2 من اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(2) المادة 3 من نفس الاتفاقية.

(3) المادة 4 من نفس الاتفاقية.

(4) المادة 8 من اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس. كذلك، عقدت دول مجلس التعاون الخليجي الاتفاقية الأمنية والتي تم تحديثها وتطويرها وأقرها المجلس الأعلى في دورته الثالثة والثلاثين (المنامة، ديسمبر 2012). وأقرت دول مجلس التعاون الاستراتيجية الأمنية الشاملة في الاجتماع الاستثنائي لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. كما أقرّ وزراء الداخلية (مايو 2000م)، مشروع تحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة والتي اعتمدت من قبل المجلس الأعلى (ديسمبر 2015م)، حيث تم اعتماد تطوير وتحديث الاستراتيجية الأمنية الشاملة.

وعلى ذلك، لدول الخليج اللجوء إلى هذه الآليات السابقة للتعاون والتنسيق بينها في مواجهة أية مخاطر ناشئة عن الاستخدام غير المشروع للتقنيات العسكرية الحديثة.

ثانياً: آليات مواجهة الهجوم السيبراني

تتحسب دول الخليج العربي لأي هجوم سيبراني سواء من قبل دول معادية أو جماعات. ويلاحظ أن بعض الجماعات تلجأ إلى شن هجمات سيبرانية أو إرهاب إلكتروني. ولهذا، قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والثلاثين في مملكة البحرين (ديسمبر 2012) الموافقة على نظام القانون الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون كنظام قانون استرشادي لمدة أربع سنوات، تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليه من الدول الأعضاء، وتسميته "وثيقة الرياض للنظام القانوني الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون". كذلك، تم إنشاء جهاز الشرطة الخليجية الذي اتفق وزراء الداخلية على أن تكون العاصمة الإماراتية أبو ظبي مقره، والهدف الأساسي لهذا الجهاز هو إنشاء قاعدة معلومات تعزز العمل الأمني المشترك بتبادل المعلومات بين دول المجلس. كذلك، تم إنشاء المراكز الوطنية الخليجية لحماية الأمن السيبراني: انتهج المشرع الإماراتي فيما يتعلق بسياسة الحماية للأمن الإلكتروني ومواجهة الجرائم الإلكترونية، كثير من السبل، وقد كان من أهم هذه السبل، هو إنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنشئت الهيئة بموجب أحكام المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2012، ومقرها الرئيسي أبو ظبي، وهي هيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية. وتهدف إلى تنظيم حماية شبكة الاتصالات، ونظم المعلومات، وتطوير وتعديل واستخدام الوسائل اللازمة في مجال الأمن الإلكتروني. ومن أهم اختصاصاتها الفاعلة

(1) عرفت المادة (1) من القانون الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الغرض الإرهابي بأنه "اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل، متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرماً قانوناً، وذلك بقصد إحداث نتيجة إرهابية مباشرة أو غير مباشرة، أو علم الجاني بأن من شأن الفعل أو الامتناع عن الفعل، تحقيق نتيجة إرهابية".

أيضاً مكافحة جرائم الحاسب الآلي، والشبكة المعلوماتية، وتقنية المعلومات، وإعداد الخطط لمواجهة أية أخطار، أو تهديدات، أو اعتداءات على الأمن الإلكتروني⁽¹⁾. كما قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على إعداد حزمة من الخدمات، التي من شأنها أن تساعد على التصدي للأخطار، والحوادث المتعلقة بأمن المعلومات في المملكة العربية السعودية. ويجب على دول الخليج العربي أن تكثف علاقات التعاون الأمني بينها تحسباً لتعرض أية دولة فيها لهجوم سيبراني؛ فمواجهة هذا الهجوم تكون في الأساس باتخاذ إجراءات وتدابير تحول دون وقوعه. في هذا الخصوص، أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2004م اتفاقية "دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب". ووفقاً لها، "تعمل الدول المتعاقدة على تكامل خطط وإجراءات الوقاية من الإرهاب والتصدي له ومكافحته".⁽²⁾ كما "تتعهد الدول المتعاقدة بأن تتعاون فيما بينها، بتقديم الدعم والمساندة الأمنية اللازمة لأي دولة منها تتعرض لخطر أو جرائم الإرهاب، وآثاره، وذلك وفقاً لمتطلبات وظروف كل دولة".⁽³⁾ وتوجد لجنة دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب المعنية بوضع الآليات والإجراءات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.⁽⁴⁾

- (1) المادتان (2 و 3) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2012، بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني.
- (2) المادة 3.
- (3) المادة 4.
- (4) نصت المادة (9) من اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب" من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية تلتزم الدول المتعاقدة بما يلي:
التبادل الفوري للمعلومات والبيانات المتعلقة بالتهديدات والمخاطر الإرهابية والاحتمالات والتوقعات المتعلقة بالجرائم الإرهابية.
الإبلاغ عن العناصر الإرهابية أو تلك التي يشتبه في اتصالاتها أو ارتباطها بهذه العناصر.
تبادل المعلومات والوثائق بشكل فوري حول الجرائم الإرهابية التي تستهدف أياً من الدول المتعاقدة، سواء داخل حدودها أو خارجها، ونتائج التحريات أو التحقيقات التي يتم التوصل إليها، وكذلك الإبلاغ عن هوية الأشخاص المتورطين فيها.
التعاون الفوري والمنظم بشأن تبادل المعلومات حول الأساليب والأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم إرهابية، والإجراءات التي تم اتخاذها لكشفها وإباطها ومكافحتها، وكذلك المعلومات والخبرات التي تتعلق بالأساليب الفنية والأمنية المستخدمة في التصدي للإرهاب ومكافحته.
عقد لقاءات واجتماعات مشتركة لمسؤولي الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب، وتبادل الزيارات بشكل دوري، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.
إنشاء قاعدة مشتركة متكاملة ومتطورة، للمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والربط بين الأجهزة الأمنية المختصة بذلك.
إجراء البحوث والدراسات، وعقد الدورات التدريبية المتقدمة، وإجراء التمارين المشتركة لكافة الأجهزة الأمنية

وخلاصة الأمر، نوصي بتعديل القوانين الحالية في دول الخليج العربي وتكييفها لمواجهة التحديات التي تُثيرها الهجمات السيبرانية، وأن يوجد لدى هذه الدول إطار قانوني شامل لمواجهة الهجمات السيبرانية بشكل أكثر فعالية؛ فتكون قوانينها الجنائية قادرة على التطبيق على الهجمات السيبرانية الناشئة من خارج أقاليمها. كما نوصي بأن يكون هناك تعاون خليجي بشأن تبادل المعلومات، وجمع الأدلة، وملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب هجوم سيبراني، والتعاون القضائي والتسليم. وأن تعتمد دول الخليج تدابير مضادة مسموح بها دوليًا لمكافحة الهجمات السيبرانية التي لا ترقى إلى مستوى الهجوم المسلح.

لكن الجهود المحلية والإقليمية لن تكون كافية لمواجهة الهجمات السيبرانية العابرة للحدود، كما أنه لا توجد اتفاقية دولية تتعلق بالهجمات السيبرانية، ويوجد دليل غير ملزم أصدره مجموعة من الخبراء عام 2013؛ وهو "دليل تالين المطبق على الحرب السيبرانية"¹. ولذلك، على دول مجلس التعاون أن تبذل جهودها – بالتعاون مع دول العالم الأخرى - نحو وضع إطار قانوني يحكم الهجوم السيبراني.

ثالثاً: وضع تنظيم قانوني للأسلحة ذاتية التشغيل

لا توجد حتى الآن اتفاقية دولية تُنظم استخدام الروبوتات المقاتلة والأسلحة الذاتية، لذلك فإن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الروبوتات المستقلة المقاتلة أمر عاجل وفي الوقت المناسب، وبطريقة استباقية قبل فوات الأوان وتطور تقنية هذه الأسلحة وفرض تأمر الواقع. وهناك مخاوف من فكرة وجود أسلحة تتمتع باستقلالية متزايدة – دون تدخل من البشر - في اتخاذ قرار استهداف البشر، ومن ثم، انتهاك الحق في الحياة. كذلك، ليس من الواضح من المسؤول قانوناً عند وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء عدم وجود تنظيم محدد للأسلحة الذاتية، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتعامل مع هذه الأسلحة على أنها مسموح استخدامها بشرط عدم انتهاك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وعلى ذلك، يمكن لدول الخليج اقتناء الروبوتات المقاتلة للكشف عن الألغام، والحراسة، وتأمين المنشآت. وفي حال استخدامها في الهجوم، فيجب أن تُراعي نشرها وعملها في بيئة تسمح بمراعاة مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وأن تكون هناك قيادة وسيطرة للبشر على الروبوتات لا سيما وأن المسؤولية تكون على الأشخاص، وليس

المعنية بمكافحة الإرهاب.

اتخاذ الإجراءات اللازمة والتدابير الكافية لحماية العاملين في مجال مكافحة الإرهاب وأفراد أسرهم."

(1) يتعلق دليل تالين (Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare) بكيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الحروب السيبرانية والحرب الإلكترونية. وقد جاء بناء على دعوة من مركز الدفاع الإلكتروني التعاوني التابع لحلف الناتو ومقره تالين.

على الروبوتات¹

وعلى المستوى الدولي، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تشترك في الجهود الدولية المطالبة بوضع تنظيم قانوني للأسلحة الذاتية. ويمكن أن يكون هذا التنظيم مجموعة مبادئ مستمدة من العرف والإنسانية، أو اتفاقية دولية ملزمة تتضمن قواعد تنظم الاستخدام والمسؤولية الناشئة عن ذلك، والرقابة الدولية على إنتاج وتطوير هذه الأسلحة، وأن يكون هناك سيطرة وتحكم بشري عليها.

الخاتمة:

يجتاح العالم سباق التسلح، مع عدم الرغبة في وضع أية قواعد ملزمة؛ كاتفاقية يمكن أن تلزم الدول والشركات بشأن إنتاج وتطوير التقنيات العسكرية. ومن ثم، يجب أن تحدد دول الخليج العربي موقفها تجاه هذه التقنيات العسكرية إذ يمكن لها شراء هذه التقنيات، أو إنتاجها. كما يمكن أن تستخدم ضدها. وقد تعرضت بالفعل بعض دول الخليج العربي لهجمات استخدمت فيها التقنيات العسكرية الحديثة.

النتائج:

1. انضمت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة عشوائية الأثر، أو تحدث الأملاداعي لها، أو تضر بالبيئة. ومن ثم، اشترت وصنعت أسلحة لا تخل بهذه الاتفاقيات.
2. لدول الخليج العربي أن تفتني وتنتج أسلحة جديدة وأن تستخدمها بشرط مراعاة مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، والالتزام بالشفافية والمحاسبة.
3. لدول مجلس التعاون الخليجي أن تطلب الدول الأخرى بأن تتوقف عن إنتاج أسلحة دون التحقق من اتساقها مع القانون الدولي. وأيضاً، لدول مجلس التعاون الخليجي أن تطلب بإجراء مراجعات دورية - من خلال مؤسسة دولية تنشأ لهذا الغرض - للأسلحة للتأكد من مشروعيتها استخدامها.

(1) فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، 25 سبتمبر 2019، CCW/GGE.1/2019/3، في اجتماعه الذي عُقد في جنيف، في الفترة 25 إلى 29 مارس 2019، ومن 20 إلى 21 أغسطس 2019، والذي شاركت فيه الإمارات، وقطر، والكويت، قرر أنه: "يجب عدم استخدام منظومة أسلحة قائمة على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل إذا كانت ذات طبيعة من شأنها أن تحدث إصابات لا جدوى منها أو معاناة لا لزوم لها، أو إذا كانت عشوائية الطابع، أو إذا كان بخلاف ذلك من غير الممكن أن تُستخدم وفقاً لمقتضيات ومبادئ القانون الدولي الإنساني."

نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني (555 - 529)

4. لدول الخليج العربي أن تثير مسؤولية الطرف المهاجم – باستخدام طائرة بدون طيار - في حالة إصابة المدنيين أو الأعيان المدنية على أساس انتهاكه قواعد القانون الدولي الإنساني الواردة في الاتفاقيات أو العرف الدولي.
5. تواجه دول الخليج العربي خطر الهجوم السيبراني الذي إذا حدث ستكون له آثار وخيمة على البنية الأساسية وعلى الاقتصاد وعلى كافة مجريات الحياة لا سيما وأن هذه الدول تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات بدرجة كبيرة.
6. يمكن لدول الخليج اقتناء الروبوتات المقاتلة للكشف عن الألغام، والحراسة، وتأمين المنشآت. وفي حال استخدامها في الهجوم، فيجب أن تُراعى نشرها وعملها في بيئة تسمح بمراعاة مبادئ التمييز والتناسب والحيطه، وأن تكون هناك قيادة وسيطرة للبشر على الروبوتات.

التوصيات:

على دول مجلس التعاون الخليجي:

1. أن تتعاون وتنسق بينها في مواجهة أية مخاطر ناشئة عن الاستخدام غير المشروع للتقنيات العسكرية الحديثة.
2. أن تضع استراتيجية متكاملة للنهوض بالصناعة العسكرية الخليجية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج.
3. أن تضمن اتساق الأسلحة التي تكتننها أو تنتجها مع القانون الدولي الإنساني.
4. أن تُشارك في الجهود الدولية الرامية إلى ضبط التسلح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الأشعل، عبد الله (1996). القانون الدولي المعاصر. دار النهضة العربية.
- بيك، لويذ دوسوالد (د.ت). القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية او استخدامها. المجلة الدولية للصليب الأحمر، 70(53).
- تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، كريستوف هاينز. مجلس حقوق الإنسان. الدورة الثالثة والعشرون، A/ HRC/23/47، 9 إبريل 2013.
- تي، أكس هامز (2017). كيف سيغير الذكاء الاصطناعي طبيعة الحروب القادمة، بحث منشور، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2017.

- رجب، يحيى حلمي (2000). النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة الأمن والقانون، 18(1).
- أبو زيد، عبد الرحمن عاطف (2019). الأمن السيبراني في الوطن العربي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. آفاق سياسية، 48(48).
- سويدان، أحمد حسين (2005). الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية. منشورات الحلبي الحقوقية.
- شواب، كلاوس (2016). الثورة الصناعية الرابعة. المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عبد الباقي، أحمد محمد (2017). الإنترنت والتكنولوجيا وجرائم المستقبل. دار النهضة العربية.
- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. 25 سبتمبر 2019، CCW/GGE.1/2019/3.
- فياض، حسن (2020). الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني. مجلة الجيش، مجلة الدفاع الوطني، 114(114).
- هيكل، فتوح أبو دهب (2014). التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- يحيى، ربيع محمد (2013). إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط: دراسة حول استعدادات و محاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت (2002 - 2013، رؤى استراتيجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 31(3).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Chengeta, T. (2016). Accountability Gap: Autonomous Weapon Systems and Modes of Responsibility in International Law. *Denver Journal of International Law & Policy*, 45. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2755211>
- Hathaway, O. A., Crotoft, R., Levitz, P., Nix, H., Nowlan, A., Perdue, W., & Spiegel, J. (2012). The Law of Cyber-Attack. *California Law Review*, 100.
- International Committee of the Red Cross. (2006). A Guide to the Legal Review of New Weapons, Means and Methods of Warfare Measures to Implement Article 36 of Additional Protocol I of 1977, Geneva, January 2006.
- International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY), Prosecutor v Tadic (IT-94-1-AR72) Decision of 2 October 1995.
- Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion of 8 July 1996, ICJ Rep 226.
- Marchant, G. E., Allenby, B., Arkin, R., Barrett, E. T., Borenstein, J., Gaudet, L. M., Kittrick, O., Lin, P., Lucas, G. R., O'Meara, R., & Silberman, J. (2011). International Governance Of Autonomous Military Robots. *Columbia Science and Technology Law Review*, 12.
- Sehrawat, V. (2017). Legal Status Of Drones Under Loac And International Law. *Penn State Journal of Law & International Affairs*, 5.
- Takemura, H. (2014). Unmanned Aerial Vehicles: Humanization From International Humanitarian Law. *Wisconsin International Law Journal*, 32.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- al-'āsh'l 'abda al-lhi 1996). alqānūna al-ddawliyya almu'āshira dāru al-nnahḍati al'arabiyyati bika lūiza dwswāld d t). alqānūnu al-ddawliyyu al'insāniyyu wafatwā maḥkamati al'adli al-ddawliyyati bisha'ani mashrū'iyati al-ttahdīdi bi-al-'āshliḥati al-nnawawiyiyati aw istikhdāmāhā almajallatu al-ddawliyyatu lil-ṣṣalība al'aḥmara 10(53).
- taqryru almuqarrari al-khāṣ alma'niyya biḥālāti al'īdāmi khārija niṭāqi alqaḍā'i 'aw bi'ijr'ātin mūjazatin 'aw ta'assufan kristūfa hāyinz majlisu ḥuqwqi al'insāni al-ddawratu al-tthālithatu wa-al-'ishrūnu A/HRC/23/479 ، 'ibryl 2013.
- tī 'aksu hāmiza 2017). kayfa sayughayyiru al-ddhakā'u aliṣṣinā'iyu ṭabī'ata alḥurwbi alqādimati baḥtha manshūra markaza almustaqbali lil-'ābhātha wa-al-ddirāsāti almutaqaddimati 'abiwaḥabiyyin 2017.
- rajabun yaḥyā ḥulmī 2000). al-nniḥāma alqānūniyya limajlisa al-tta'āwuni lidū'ala alkhaliji al'arabiyyati majallatu al'amni wa-al-qānūni 18(1).
- 'abū zaydin 'abda al-Raḥmāni 'āṭifa 2019). al'amna al-sybrāny fi alwaṭani al'arabiyyi dirāsatu ḥālāti almamlakati al'arabiyyati al-ssu'ūdiyyati 'āfāqu sīasiyyatu 48).
- sūidāni 'aḥamida ḥissayni 2005). al'irhāba al-ddawliyya fi ḥalla almutaghayyirātu al-ddawliyyatu manshūrātu alḥalbiyyi alḥuqūqiyyati
- shawābba klāwsa 2016). al-tthawrata al-ṣṣinā'iyata al-rrāb'ata almutadā aliqtīṣādiyyu al'ālamiiyyu
- 'abdu albāqī 'aḥamida muḥammadu 2017). al-'intrnt wa-al-ttiknūlūjiā wajarā'ima almustaqbali dāru al-nnahḍati al'arabiyyati
- farīqu alkhubarā'i alḥukūmiyyina alma'niyya bi-al-tnknlwjiyāt al-nnāshī'iata fi majāli manzūmāti al'asliḥati alfuttākati al-ddhātīyyati al-ttashghīla 25 sibtmbara 2019 ،CCW/GGE. 1/2019/3.
- fayyāḍun ḥusna 2020). alhajmāti al-sybrānyh min manzūri alqānūni al-ddawliyyi al'insāniyyi majallatu aljayshi majallata al-ddifā'i alwaṭaniyyi 114).
- haykalun fatūḥi 'abū dḥb 2014). al-ttadakkhula al-ddawliyya limukāfāḥata al'irhābi win'ikāsātihi 'alā al-ssīādati alwaṭaniyyati markazu al'imārāti lil-ddirāsāti wa-al-buḥwthi al'istrātījiyyati
- yaḥyā rabī'a muḥammada 2013). 'isrā'īl wakḥatwāti alhaymanati 'alā sāḥati alfaḍā'i al-sybrāny fi al-sshārqi al'awsaṭi dirāsatu ḥawla isti'dādātin wa muḥāwiru 'amali al-ddawlati al'abriyyati fi 'aṣri al-'intrnt 2002- 2013 ،ru'uā astrātyjyh markazu al'imārāti lil-ddirāsāti wa-al-buḥwthi al-astrātyjyh 1(3).

Towards a Gulf vision for military technical challenges: An analytical study in light of international humanitarian law

Youssef Salem Al Zaabi ¹

Wael Ahmed Allam ²

Abstract:

The countries of the Gulf Cooperation Council are facing unprecedented challenges that threaten their security and stability. Among these challenges are those arising from technical progress in the field of weapons, the possibility of using these weapons against the GCC states, as well as the possibility of purchasing and manufacturing these weapons by the GCC countries. Therefore, the countries of the Cooperation Council must have a vision and a strategy towards these advanced military technologies that have been increasingly relied upon in recent decades. This reliance will increase more in the future in light of the development of artificial intelligence that progresses day by day, and there are even fears that weapons may act independently of humans in battles, wars and military attacks. This research aims to clarify the challenges posed by the use of modern military technologies in the field of weapons to the Arab Gulf states, and to present a Gulf vision of how to deal with them under International Humanitarian Law.

Keywords: Gulf Cooperation Council, modern military technologies, unmanned aircraft, cyber attack, combat robot, International Humanitarian Law.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
josiph12@hotmail.com

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)